المحاضرة الرابعة: الحركة الوطنية الجزائرية والقضية الفلسطينية (1945 – 1954)

عرفت الجزائر مع إعلان الحرب حدوث ظروف استثنائية وإجراءات أمنية أدت إلى توقف الجمعيات والأحزاب نشاطها العادي، فقادة حزب الشعب الجزائري القدماء كانوا في السجن والمنفى، وصودرت جريدتهم في فرنسا، كما اضطرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى وقف جريدتها) البصائر (وأوقف" ابن باديس "مجلته) الشهاب (حتى لا تنشر كلتاهما ما يخالف مبادئ الجمعية .ولم يلبث" ابن باديس "أن أدركته الموت 16) أفريل(1940 ، بينما فرضت الإقامة الجبرية على نائبه" الإبراهيمي "في آفلو) بالهضاب العليا .(وقد خالف "العقبي "زملاءه فأصدر جريدة) الإصلاح (لأنه كان على تنافر مع إدارة جمعية العلماء، وتقلص نشاط المدرسين في المدارس الحرة إلى الحد الأدنى، أما النواب فقد خفت صوتهم أيضا .فقد تجند الدكتور" ابن جلول "و"فرحات عباس "وأمثالهما للدفاع عن فرنسا الديمقراطية، وتجمد النشاط السياسي للنواب.

1 .جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

قلنا من قبل؛ أن الشيخ" ابن باديس "وفاته المنية في 16 أفريل1940 ، فانتخب أعضاء إدارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الشيخ" محمد البشير الإبراهيمي "رئيسا لها وهو في المنفى العسكري بآفلو) الجنوب الوهراني (التي قضى بها مدة ثلاث سنوات كان ذلك بداية من يوم 10 أفريل 1940 بدعوى أنه يمثل خطرا على الأمن العام، وبعد إطلاق سراحه وضع تحت المراقبة الإدارية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم بعد مجاز الثامن ماي 1945 سيق يوم 27 منه إلى السجن العسكري بالعاصمة ثم قسنطينة الذي لبث فيه مدة أحد عشر شهرًا، وكذلك كان قد لبث في المعتقلات عشرات الآلاف من رجال الجمعية وأنصارها وأتباع الحركة الوطنية مثل تلك المدة، ثم أطلق سراح الجميع باسم العفو العام، وبعد خروجه وخروج رجال الجمعية وأنصارها من السجون والمعتقلات عادت الجمعية إلى سابق عهدها وأكثر إلى النشاط .وسايرت مواقفها التطورات التي كانت تشهدها القضية الفلسطينية وبذلت الجهود لنضرتها، وكانت تصريحات وكتابات زعمائها واضحة وصريحة، فقد اعتبر الشيخ" البشير الإبراهيمي "التصويت في مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين، تحدّ لحق ودين العرب والمسلمين .واعتبر الشيخ" أحمد توفيق المدني "مشروع التقسيم يعاكس نظرية العرب ويصادم مصالحهم، ويتنافى مع حقوقهم كما أعده حدا فاصلا

بين الاستسلام في عهد النضال العتيق في ميادين الجهاد، وأن هذا المشروع الأممي في نظره استهانة بالعرب واحتقار لشعوبهم .وانتقد مجلس الأمن الذي أصبح في نظره وسيلة في يد الدول الاستعمارية تستخدمه لتحقيق أهدافها .وكتب الشيخ" الفضيل الورتيلاني "المقالات الكثيرة عن فلسطين وراسل الملك" عبد العزيز آل سعود "ورئيس الجمهورية السورية ورئيس وزراء مصر والأمين العام للجامعة العربية وزراء خارجية العرب .كما خصصت صحيفة)البصائر (بعد عودة صدورها ركنا خاصا بالقضايا العربية والإسلامية والعالمية تحت عنوان)منبر السياسة العالمية(، وكان للقضية الفلسطينية حيز كبير ضمنها وفي جل أعدادها، وتميزت بالتحليل السياسي المحنك في فهم الواقع العالمي والمتغيرات الدولية[ ].

أما الشيخ" الطيب العقبي "الذي كان قد استقال من مجلس إدارة الجمعية في شهر سبتمبر 1938 على اثر ما عرف بحادثة البرقية فقد ظل على ولائه للقضية الفلسطينية وكان يرى ضرورة الإسراع إلى تقديم المعونة المادية والمعنوية للفلسطينيين، وفي سنة 1947 أسس بنادي الترقي (لجنة الدفاع عن فلسطين) التي أراد لها أن تكون قوية مشاركة الهيئات والأحزاب السياسية الوطنية، فاتصل بالشيخ "الإبراهيمي" الذي كتب في البصائر قال عن كيفية تشكلها: ((زارني الأستاذ العقبي في داري، وهو الروح المدبرة لتلك اللجنة وأخبرني بأن اللجنة تتنازل مسرورة عن اسمها ومطبوعاتها وأعمالها، وأنها تود الانضمام إلى هيئة قوية مؤلفة من رؤساء الهيئات والأحزاب. وصارحني بأنه يشاطرني الرجاء في أن تكون قضية فلسطين مباركة كأرضها فتكون سببا في جمع من تشتت من أحزابنا)).

ثم اتفق الطرفان عن أن أسلوب العمل، وأن يقول "العقبي" بتوجيه الدعوة إلى كل من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان وحركة انتصار الحريات الديمقراطية للانضمام إلى العمل الجماعي والمشاركة في إعانة فلسطين. وفعلا ظهرت اللجنة سنة 1948 لكن بدون حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي تعنت ممثل "مصالي الحاج" "أحمد مزغنة" وإصراره على أن يتصدر اسم "مصالي" باقي أعضاء الهيئة. ورغم ذلك تشكلت (الهيئة العليا لإعانة فلسطين)، والتي ضمت "العقبي" و"بيوض" و"فرحات عباس" ونصبت لها هيئة تنفيذية ومركزية تتبعها فروع عديدة في أنحاء الوطن.

قامت اللجنة بار سال برقية إلى جامعة الدول العربية تبرز فيها تضامنها مع الجامعة لمكافحة الصهيونية، وقد جاء في البرقية: ((إننا بلسان هذه اللجنة تؤكد لسعادتكم تضامن الشعب المسلم الجزائري مع كل الدول العربية المكافحة ضد ا إمبريالية الصهيونية ونأمل

انتصار القضية العربية العادلة)). كما اتهمت اللجنة تواطؤ الأمم المتحدة مع الحركة الصهيونية، وأن قيام الدولة اليهودية فوق تراب فلسطين يتناقض مع ميثاق المنظمة الدولية، وهو إخلال بالسلام العالمي.

وتمكنت اللجنة من جمع التبرعات المالية التي عبر من خلالها الشعب الجزائري رغم محنة الاحتلال عن تضامنه مع القضية الفلسطينية ، قدرت هذه التبرعات بحوالي ثمانية ملايين فرنك، فحسب رواية الشيخ "الإبراهيمي" فإن المبالغ المالية أوصلوها إلى مأمنها في فلسطين واستلموا الشهادة القاطعة من وصولها ورفعوا رأس الجزائر ومحوا عنها بعض التقصير.

وفي ربيع 1950 زار الشيخ "الطيب العقبي" برفقة السيد "ابن حورة" فلسطين وتفقد الأحباس الجزائرية، وزار شرق الأردن والتقى باللاجئين الفلسطينيين، وتعرف على وضعيتهم الاجتماعية، وحسب بعض الروايات فإن "العقبي" و"ابن حورة" لم يكونا بمفردهما بل رافقهما "عباس التركي"، وهو الذي أخذ المبلغ المالي الذي قدر بثمانية ملايين، وأوصله إلى اللاجئين الفلسطينيين بضفة الأردن، بينما أوصل "العقبي" تبرعات أنصاره التي قدرت بتسعة آلاف فرنك.

ومن الذين كان لهم الفضل في جمع هذه التبرعات وكان مواكبا للقضية الفلسطينية الشيخ "أبو اليقظان" الذي لم تتخل صحافته منذ 1938 في نصرتها فقد قال عنه الشيخ "أحمد توفيق المدني" ما يلي: ((إن أبا اليقظان قد جمع وحده من التبرعات ما يساوي نصف ما جمعه الأعضاء الباقون في اللجنة من الشيوخ" الإبراهيمي والعقبي وبوكرشة وآخرون)).

أما الشيخ "الإبراهيمي" فلم يكتفي بجهاده الأدبي لفلسطين بل شارك في الجهاد مشاركة أخرى، إن وصل به الأمر أن وضع مكتبته المتواضعة - وهي كما يقول كل ما يرثه الوارث عنه- بكتبها وخزانتها تحت تصرف اللجنة التي تشكلت لإمداد فلسطين، ولم يستثن منها إلا نسخة المصحف للتلاوة ونسخة من كلام الصحيحين للدراسة.

ويقول الشيخ "الإبراهيمي" عن التبرعات: ((شكلنا اللجنة المركزية في الجزائر العاصمة، وشرعنا في تشكيل اللجان الفرعية، وكل ذلك تحت إشرافي، فجمعت اللجان التي تمكنت من العمل من جمع تسعة ملايين من الفرنكات حملها أمناء إلى باريس،

ودفعوها إلى "أستاذ أحمد عبد الخالق ثروت" سفير مصر آنذاك في فرنسا لقاء إيصالها رسمية ليدفعها إلى الجامعة العربية، وقد فعل؛ سألت الأستاذ "عبد الرحمن عزام" حين قدمت مصر في عام 1952 فأفادني بوصولها ، ولا أدري ما فعل بها، ولم يكن من الممكن إرسالها على غير هذا الطريق)).

ونُصرةً للقضية جُمعت اللقاءات في مصر بين قيادات جمعية العلماء المسلمين وقيادات فلسطينية، مثل اللقاء الذي جمع بين "محمد العربي أبو جملين" عضو مكتب جمعية العلماء بالقاهرة ومندوبي الهيئة العربية لفلسطين أمثال: الشيخ "صبري عابدين" وتم ذلك في شهر جانفي 1952، وأيضا اللقاء الذي جمع الشيخ "الإبراهيمي" والحاج "محمد الأمين الحسيني" أثناء حفلة عيد العرش المغربي في شهر ديسمبر 1952.

واستمر الشيخ "الإبراهيمي نشاطه من أجل القضية الفلسطينية حيث حضر بمعية الشيخ "الفضيل الورتيلاني" جلسات المؤتمر الإسلامي الذي أنعقد في أوائل سنة 1953 بالقدس، وهذا بناء على دعوة من الجمعيات الإسلامية العاملة في فلسطين، وترأس "الإبراهيمي " جميع جلسات المؤتمر وتم استكمال أعماله في عمان بالأردن بانتخاب وفد من خمسة أعضاء لمقابلة ملك الأردن ورئيس وزرائها، وتمت المقابلة وتولى الحديث الشيخ "البشير الإبراهيمي" الذي شرح أغراض المؤتمر شرحا وافيا.

ولم تتوقف اللقاءات بين ممثلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وممثلي الهيئة العليا لفلسطين، بل استمرت في مصر إلى غاية 1954 التي التقى فيها الشيخ "الإبراهيمي" مع الحاج "أمين الحسيني" من جديد.

2 - حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

استمرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي أسسها "مصالي الحاج" سنة 1946 بعد الإفراج عنه على نهج حزب نجم إفريقيا الشمالية وحزب الشعب الجزائري بل زادت حدة تجاه الحركة الصهيونية، واعتبرت القضية الفلسطينية قضية حيوية للأمة العربية والشعب الجزائري، وبعد قبول هيئة الأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين اعتبرت الحركة هذه المنظمة ألعوبة في يد الاستعمار والإمبريالية وأعلنت عن رفضها لهذا القرار الخطير الذي يحطم سيادة الشعوب .وانتقدت بشدة المواقف الدولية المساندة له .فموقف الولايات المتحدة الأمريكية في نظرها كان من أجل مصالحها الانتخابية، والتأييد البريطاني لهذا

القرار بسبب المصالح الاقتصادية والاستفادة من مشروع (مارشال الأمريكي) في جوان (1947 ومساندة فرنسا لهذا المشروع بدافع عدائها للجامعة العربية .أما الاتحاد السوفياتي والأحزاب الشيوعية، فأيدوا بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على أمل التوغل في الشرق الأوسط وإضعاف الإسلام والجامعة العربية.

واصلت الحركة انتقادها لهيئة الأمم المتحدة، واعتبرتها خائنة لمبادئ التي أنشئت من أجلها، وبدل أن تعمل على تكريس الحق المقدس للشعوب وإنشاء عالم يسوده العدل، أهانت العرب والمسلمين، وارتكبت هذه الهيئة جريمة ضد فلسطين وضد العالم أجمع وهذا ما يعرض السلام العربي إلى الخطر، كما أكدت الحركة على مجموعة من المبادئ والأهداف في حق فلسطين وهي :

- استنكار الجزائريين لاستعمار الصهيوني والفرنسي.
- الكفاح بكل قوة إلى جانب الشعب الفلسطيني.
- إحباط محاولة تقسيم وتحقيق حريتها استقلالها.

وعند أصدرت هيئة الأمم قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947 أثار هذا القرار غضب زعيم الحركة" مصالي الحاج "ككل الجزائريين وأرسل بمذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة يحتج فيها على قيام دولة يهودية في فلسطين، ويعلن عن تضامن المسلمين الجزائريين مع الشعب العربي الفلسطيني في حربه ضد الصهيونية، كما أرسل بنسخة من المذكرة إلى عبد الرحمن عزام باشا أمين الجامعة العربية وذلك بواسطة" الشاذلي المكي "مندوب الحركة بالقاهرة.

كما كتبت صحيفة الحركة (المغرب العربي) في عددها ليوم 15 ديسمبر 1947 مقالا تحت عنوان :(يجب أن تبقي فلسطين عربية حرة) تقول فيه: «إن قرار هيئة الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين يعتبر إعلان حرب على العالم العربي الذي ينظر من العراق إلى المغرب الأقصى نحو فلسطين العزيزة بعين الاعتبار والتقدير، ويرى قضيتها حيوية بالنسبة لجميع العرب، وعرب الجزائر المتآزرون مع إخوانهم في فلسطين، وفي العالم العربي، لن يعترفوا أبدا بهذا الواقع الفاشي».

كما جعل نواب حركة الانتصار البرلمان الفرنسي منبرا لدفاع عن فلسطين، حيث عارض نوابها تقسيم فلسطين، وأيدوا استقلالها وندوا بالسياسة الفرنسية المؤيدة

للصهيونية، حيث وقف النائب "أحمد مزغنة "على منبر البرلمان الفرنسي يوم 27 فيفري 1948مستجوبا وزير الخارجية حول قبول فرنسا مشروع فلسطين فلم يجد الوزير جوابا لذلك.

وقام النواب الجزائريون في البرلمان الفرنسي بإرسال برقيتين الأولى للأمين العام للجامعة العربية" عبد الرحمن عزام باشا "بالقاهرة أكدوا له فيها عن تضامنهم المتين مع الشعب الفلسطيني الشقيق، وعبروا عن غضبهم الشديد للقرار الأممي المتعلق بتقسيم فلسطين الذي اعتبروه اعتداء على سيادة العرب في فلسطين وتحدّ لسلم العالمي .أما البرقية الثانية التي أرسلها نواب الحركة فكانت إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة" تريكفي لي "في نيويورك، وضحوا له فيها عن رفضهم للقرار الأممي الذي يعد استفزازا في نظرهم للأمن العالمي.

وخلال الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948 اعتبرت حركة الانتصار أن الصراع بين العرب وإسرائيل يمثل فرصة ثمينة للأمة العربية للقضاء على الصهيونية، وأن المسألة لا تحتاج إلى كثير من القوة، بقدر ما تحتاج إلى اتحاد بين أبناء الوطن العربي، وعزيمة قوية وإيمان راسخ. أما نشريتها الداخلية فقد أشارت إلى اعتراف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بالكيان الإسرائيلي.

وتمكنت الحركة من جمع أكثر من مليون فرنك (1000000) وهو المبلغ الذي وجه إلى فلسطين، كما جمع مناضلوها من الجزائريين في باريس وليون لصالح القضية الفلسطينية يومي 27 و28 جانفي 1948 مبلغا قدره أربعة عشرة ألف وستمائة وسبعين فرنكا فرنسيا (14670). ومن جهتها نشرية (النجم الجزائري) للحركة أوضحت بالأرقام قائمة المساعدات التي قدمها أهالي شمال إفريقيا بفرنسا لإغاثة الشعب الفلسطيني، رغم ظروفها الصعبة واحتياجاتهم.

وهي المساعدات التي قابلها "الحاج أمين الحسيني برسالة امتنان وشكر لـ "أحمد مزغنة" على المساعي الكبيرة التي بذلتها حركة الانتصار في جمع التبرعات للقضية الفلسطينية. ومن جهته صرح "مصالي" رئيس الحركة بعد رجوعه من فرنسا لمندوب جريدة المغرب العربي في عددها 38 ليوم 31 ديسمبر 1948 : على أن انتصار الصهيونية في فلسطين أعظم خطر على العالم العربي، لأنه في نظره، من وراء كل صهيوني استعمار جديد

بجميع معداته ومقوماته ولذلك دعا إلى ضرورة كفاح الأمة العربية كفاحا حقيقيا من أجل استقلال فلسطين.

أما نواب الحركة البرلمانيون المندوبون بالمجلس الجزائري فقد أنشأوا في صيف 1948(الهيئة العليا لمساعدة فلسطين العربية) بموافقة من "مصالي" والتنسيق معه. فكانت حركة الانتصار تؤمن بأن مساندة شعب الجزائري للقضية الفلسطينية، ينطلق من الإيمان بالقومية العربية ذات البعد الإسلامي، ومن هذا الأساس دعت (الهيئة العليا لمساعدة فلسطين) مزيدا من التجنيد والتضحيات لتدعيم الكفاح الفلسطيني من جهة. ومن جهة ثانية كانت الحركة تعتبر أن مجلس الأمن أداة لتنفيذ الأهداف الصهيونية، وكانت ترجو من الجامعة العربية أن تقدم مزيدا من الخطوات والجهود من أجل فلسطين، لأنها تملك إمكانيات وآليات عديدة لتحقيق ذلك بصورة منهجية وبطريقة منظمة.

وفي إطار نشاطها ضمن مكتب المغرب العربي بالقاهرة أصدر المكتب بيانا أكد فيه مساندة الشعوب المغربية للكفاح الفلسطيني وأن وقت الحرية قد حان لمواجهة الخطر الصهيوني ومما جاء في البيان: ((... لا يقل عرب المغرب تضامنا مع فلسطين عن عرب المشرق، ولولا الاستعمار الفرنسي لكانت جيوشنا في طليعة الجيوش العربية الزاحفة نحو هذه البلاد ...)).

وضمن نشاطها مع الأحزاب المغاربية سلمت حرة الانتصار معية مع حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري بتاريخ 24 ماي 1948 إلى وزير الخارجية الفرنسي "بيدولت" Bidault رسالة ضد الاعتراف بإسرائيل، ورسالة أخرى 2 ديسمبر في نفس السنة ضد قبول دولة إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة.

ورغم أن المؤتمر الثاني للحركة المنعقد سنة 1953 لم يشر بأي صورة للقضية الفلسطينية بسبب الخلاف الذي بدأ يظهر داخل صفوف الحركة والذي توسع وبلغ أشده سنة 1954 بين جناحين متصارعين جناح يمثل المناصرين للرئيس "مصالي الحاج" وجناح مناهض له يمثله أعضاء اللجنة المركزية، إلا أن جريدة الحركة (الجزائر الحرة) كتبت في شهر جوان 1954 قبل اندلاع الثورة بخمسة أشهر مقال تناولت فيه القضية الفلسطينية وتطوراتها وحللت فيها الأوضاع في الشرق الأوسط ونبهت إلى أخطار زرع المنطقة جاء فيه: ((... منذ تأسيسها بالدم وبفضل دعم الغرب الذي بحث عن حل لمشكلة اختلقها بنفسه ...

وإسرائيل تمثل مشعلا بجانب مركز انفجار ... إن اسرائيل لا يمكن أن تستمر إلا بفضل الدعم الخارجي ... إنها القضية الأكثر بعثا على القلق تفرض نفسها في الشرق الأوسط ... إن التدخل الخارجي هو اعتداء آخر على الأقطار العربية من أجل الاستحواذ على إمكاناتها الاقتصادية ... إن هذا التعفين يشكل الخطر الداهم الذي يهدد العالم العربي والعالم الإسلامي. إن الإمبريالية الأوروبية تدفع إلى تكريس معايير حياة أكثر تخلفا)).

3 - الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لم ينتظر فرحات عباس بعد الإفراج عنه بمعية الدكتور" سعدان "والشيخ "الإبراهيمي "في شهر مارس 1946 على اثر العفو العام الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في حق المتهمين بالثورة والتحريض لها في الثامن ماي 1945 حيث قام بتأسيس حزب جديد سماه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري)اشتق اسمه وروحه كما يبدو من البيان الجزائري، أو من تجربة حركة أحباب البيان الجزائري التي حلتها السلطات الاستعمارية عقب المجازر التي ارتكبتها في هذا اليوم ضد الجزائريين في مدن خراطة وسطيف وقالمة .ولخص" فرحات عباس " مطلبه في مقتطف من النداء الذي وجهه إلى الشبيبة الجزائرية والفرنسية بمناسبة تأسيسه في شهر أفريل 1946 بقوله :((لا نريد إدماجا، ولا سيّدا جديدًا، ولا انفصالا، وإنما نريد شعباً فتيًا يتولى تثقيف نفسه اجتماعيًا وديمقراطيا ويحقق تطّوره العلمي والصناعي، ويحمل رسالة انبعاثه معنويًا وفكريًا، ومرتبطا بأمة عظيمة متحررة الفكر)).

وإن كان" فرحات عباس "هذه المرة من القضية الوطنية واضحا من خلال نداء حزبه الجديد ورفضا للإدماج، فإنه كذلك بدى موقفه تجاه القضية الفلسطينية واضحا أيضا عبر عنه بيان اللجنة المركزية للحزب في 31 ديسمبر 1947 من قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته هيئة الأمم في 29 نوفمبر 1947 حيث جاء في البيان ما يلي:

- إن اللجنة المركزية تندد بالصهيونية ذات التوجهات الاستعمارية والعنصرية.
- تناقض قرار الأم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين وخلق دولة مصطنعة على حساب الشعب الفلسطيني والقانون الدولي ضد حقائق التاريخ.
- تؤكد أن الحل الوحيد المكن هو تحويل فلسطين إلى دولة مستقلة تضم العرب واليهود على السواء تضمن العدالة بين الأشخاص وتعادي الإمبريالية.
- ترى أن قناعة الأمم تخيب آمال الإنسانية الراغبة في التطور في ظل شروط مبنية على أسس العدل والشرعية.

- تطلب من فرنسا العمل على عدم تحقيق التقسيم.
- تعتبر الأعمال العدائية ضد العرب في فلسطين أعمالا عدائية ضد عرب الجزائر أيضا وهو ما قد يقود إلى تبلور عنصرية عدائية تسم العلاقات بين شرائح الجزائريين.
- تعتبر أن النشاطات الصهيونية في الجزائر التي تمارس بتواطؤ من السلطات الفرنسية تساهم في زرع الدسائس المؤسفة، بالرغم من أن يهود الجزائر ويتمتعون بكل حقوق المواطنة.
- تحتج ضد إقامة المخيمات غير الشرعية اليهودية الصهاينة وضد التدريب العسكري الملقن لعناصرها، وتحتج ضد السماح لهم بالإبحار إلى فلسطين انطلاقا من الشواطئ الجزائرية.

ومن جهتها؛ شنت صحيفة الحزب) الجمهورية الجزائرية (République algérienne حملة ضد تقرير هيئة الأمم المتحدة المتعلق بتقسيم فلسطين، وتحت عنوان : (هل تعيش إسرائيل؟) كتبت تقول : ((..لازلنا نعتقد بأن ترك مشروع التقسيم وحده يمكن أن يأتي بالسلم والتفاهم الفلسطيني)) .وفي عنوان آخر: (تقسيم فلسطين من شأنه إشعال النار في الشرق الأوسط) كتب صاحب المقال يقول: ((إن الجزائر تنظم للعالم العربي للتنديد بهذه الاعتداء على حقوق الشعوب، إنه تناقض صارخ الذي يزعم بأنه يريد حل نزاع بين سارق ومسروق في قيامه تقسيم موضوع الخلاف بين الاثنين .وهذا ما قررته هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين جزء للعرب الملاك الشرعيين منذ أكثر من 13 قرنا، والجزء الآخر لليهود الذين استوطنوه عموما بطريقة شرعية منذ حوالي 30 سنة باسم خرافة دينية مقدسة لديهم، ولكن لا يمكنها أن تخلق لهم أي حق وطني)).

وتجسدت أيضا؛ نظرة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في قبول رئيسه" فرحات عباس "لدعوة الشيخ" الطيب العقبي "بعد اتفاق الأخير مع الشيخ" البشير الابراهيمي "رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين للانضمام إلى(لجنة الدفاع عن فلسطين)التي أسسها "العقبي "في سنة 1947 بنادي الترقي بالعاصمة وترأسها فيما بعد في شهر جوان1948 ، وهي اللجنة التي رفض فيها" عباس "الخوض في أمر رأستها معتبرا القضية الفلسطينية فوق كل اعتبار حزبي، وهو الرد الذي عبر عنه ممثله" قدور ساطور "للممثل" مصالي الحاج" "أحمد مزغنة "الذي كان يصر على أن يتصدر" مصالي "باقي الأعضاء بقوله)) :لسنا في مقام تكاثر أو

تفاخر، ولسنا في مقام انتخابات، فأنا وحزبي راضون بكل افتخار أن يتقدم اسم جمعية العلماء على الجميع، وراضون أن يكون اسمنا في الأخير...)).

وشارك مناضلو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في جمع الأموال للشعب الفلسطيني في إطار عمل اللجنة، وشاركوا في بيانات الاحتجاج والتضامن التي صدرت عنها، من ذلك الموجه للحكومة الفرنسية على شكل برقية احتجاج رفضت فيها اللجنة اعتراف الحكومة الفرنسية بدولة إسرائيل معتبرة ذلك إهانة لكل سكان المغرب العربي والعالم الإسلامي وتحديا لمشاعر هم، كما قامت اللجنة بإرسال برقية تضامن مع القضية الفلسطينية إلى الجامعة العربية.

ومع مرور الشهور والسنوات صارت مواقف الاحتجاج على فرنسا والصهيونية والتضامن مع العرب والفلسطينيين مواقف مبدئية كرست ضمن أدبيات الحزب الجديدة، فقد شكلت القضية الفلسطينية جزءا مهما من أشغال مؤتمري الحزب الثاني والثالث في شهر سبتمبر من سنتي 1949 و 1951ولا سيما المؤتمر الثالث الذي أشارت اللائحة السياسية العامة التي اعتمدها المؤتمرون عن الحزب كشف العجز الإداري لأمم المتحدة والمنظمات الدولية في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذي أبيدوا بمئات الآلاف في الصحاري، وعبر الحزب من خلالها أن هذا العمل يعد جريمة إنسانية دولية تشعر مرارتها الشعوب العربية والإسلامية.

4 - الحزب الشيوعي الجزائري:

عرف الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1946 تحولا في مواقفه حول القضية الوطنية، فبعد أن كان مناضلوه أثناء الحرب العالمية الثانية شديدي العداء لمناضلي حزب الشعب الجزائري يصفونهم بالنازيين، أصبحوا يتقربون إليهم بعد نهايتها، ويدنون ا الإدماج ويؤكدون على ضرورة اتحاد جميع الجزائريين دون تمييز للعرق واللغة والدين، كما سعوا إلى تجميع القوى الديمقراطية من أجل تحقيق الاتحاد مع الشعب الفرنسي، لكنهم من جهة أخرى خلال المؤتمر الثالث للحزب قد وضعوا على نفس الخط الأقلية الأوروبية التي كانت تريد الحفاظ على جهاز إداري رجعي، وعلى عدم المساواة المسيئة وفرض تدابير لمصلحة ملاك الأراضي والمناجم والبنوك لوحدهم، وأنصار الجزائر العربية الذين يزعمون توحيد الإقطاعي المستغل والفلاح البائس ضد الأوروبيين دون تمييز.

هذا التناقض الذي كان يحمله الحزب الشيوعي الجزائري تجاه القضية الوطنية بدى ظاهرا أيضا نحو القضية الفلسطينية، ففي الوقت التي كانت فيه جميع الأطراف الوطنية الجزائرية قد عارضت مشروع تقسيم فلسطين، فإن الشيوعيين أكدوا دعموا هذا التقسيم إلى دولتين مستقلتين عربية ويهودية، واعتبروا هذا المشروع هو الحل الوحيد لمصلحة الشعبين في المرحلة الحاضرة، وكانوا يعتبرون أيضا أن الوحدة الاقتصادية لفلسطين هي الخطوة الأولى نحو وحدتها التامة، وهي الرؤية الداعمة لموقف الاتحاد السوفياتي الذي وافق على قرار تقسيم فلسطين .

ومن جهة أخرى؛ دعا الحزب الشيوعي الجزائري الوطنين والديمقراطيين العرب إلى ضرورة تحرير فلسطين من الاستعمار الإنجليزي، الذي استخدم جميع الوسائل للبقاء فيها ومنها إثارة المذابح بين العرب الفلسطينيين واليهود، وأثنى الحزب على دور الجماهير العربية في مقاومة الاستعمار البريطاني وندد بالحركة الصهيونية في الجزائر التي كانت تدرب الشباب اليهودي من أجل تحضيره للهجرة إلى فلسطين.

وبذلك بدت رؤية الحزب محدودة قاصر ة مع الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1948 بعد أن ركز على الاستعمار الخارجي فقط المتمثل في الدور البريطاني والأمريكي على الخصوص وتجاهل الحركة الصهيونية التي عملت كل ما بوسعها من أجل إقامة دولة إسرائيل، وهو ما عبرت عليه بياناته التي أصدرها، والتي أكد فيها على أن حرب 1948 تعود إلى دور بريطانيا التي نكثت عهدها مع العرب، وأعطت وعدها لليهود بمنح وطن قومي لهم في فلسطين ليكون قاعدة عسكرية بريطانية من أجل تأسيس مواصلاتها لمستعمراتها .وفي المقابل دعا إلى إيقاف المجازر الدموية في هذه الحرب، التي ليست في صالح العرب ولا اليهود، وإنما المصلحة تقتضي إيقافها وطرد المستعمرين الإنجليز من فلسطين، وأن هذه الحرب ما هي سوى لمنع قيام حكومة عربية مستقلة في فلسطين، وأن قيام دولة إسرائيل ما هو إلا أداة لتوسيع مشاريع الدول الاستعمارية في البلاد العربية .كما يظهر من جهة مقابلة أن الحزب كان ضد انتشار الحركة الصهيونية في الجزائر، وهو ما تبين من خلال بعض بياناته المنددة بذلك، منها ما جاء في تقرير الديوان السياسي الحزب لسنة ...)) :1948 لا يمكن أن نسمح لحركة الصهيونية أن تنتشر في الجزائر ... أو أن تعمل التجنيد في جيش حكومة إسرائيل، أو يجمع الإعانات المالية لتلك الحكومم)).

لقد اعتبر الحزب الشيوعي الجزائري حرب 1948 حربا بين الأخوة العرب واليهود، أشعلت من طرف الإمبريالية الإنجليزية والأمريكية، فتمنى توقيف القتال واحترام قرارات هيئة الأمم المتحدة بما فيها قرار التقسيم، كما رفض الاشتراك في) الهيئة العليا لإعانة فلسطين (التي أنشأتها بعض الأحزاب والجمعيات الوطنية في جوان.1948

وقد دلت صحيفته(الحرية)الصادرة في 20 ماي 1948 على موقفه هذا عندما كتبت تقول : ((المجرم معروف لكن من الضحية؟ هم اليهود الذين فروا من قمع النازية الذين لا يجدون الاستقرار والأمن والفلسطينيون الذين فروا من التخريب والفقر إلى مصر، وهناك ضحايا آخرون هم شعوب الشرق الأوسط حيث تحاول الإمبريالية أن تنسيهم أوضاعهم الاستعمارية بوضعهم في حرب بدون فائدة ولا مخرج لها)). وقالت :((إن حزبنا يتبنى الموقف السوفياتي، ويرى أنه الحل السليم البعيد عن كل ديماغوجية أو حساسية عرقية وهو :

- تدعيم مخطط التقسيم فهو الحل الواقعي والممكن.
- انسحاب القوى الإمبريالية.
- إنشاء وحدة اقتصادية بين الشعبين)).

ومن جهة أخرى؛ فإنه إن كان موقف الشيوعيون الجزائريون ضد جمع الأموال لصالح إسرائيل يمثل موقف ايجابي إلا أنهم كذلك لم يلاحظ عنهم جمعهم الأموال والتبرعات لصالح الشعب الفلسطيني، كما فعلوا في جمع التبرعات لعمال المناجم المضربين في مصر سنة .1949 زيادة على ذلك فإن الحزب انتقد أراء اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية من جمعية العلماء المسلمين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على أن مواقفها من القضية الفلسطينية هي صورة طبق الأصل لمواقف الجامعة العربية، وهي مواقف خاطئة وغير سليمة، أما الموقف الصائب في نظره هو موقف الاتحاد السوفياتي المتمثل في جلاء الجيوش الإنجليزية من المنطقة وبعد ذلك يتم الاتفاق بين العرب واليهود على حل مشاكلهم.